حكومة المحافظين تتهيأ للمزيد من عزل الإيرانيين عن العالم الخارجي

مشروع قانون لتشديد القيود على الإنترنت يثير جدلا

يسعى النظام الإيراني لتشديد قبضته على الإنترنت وفرض رقابة صرامة على بيانات ومستخدمي الشبكة العنكبوتية في إطار خطة للتحكم في الرأي العام المناوئ له. وكان للإنترنت دور رئيسي في احتجاجات نوفمبر 2019 التي رفعت شعار إسقاط النظام.

طهران – تستعد حكومة غلاة المحافظين في إيران برئاسة إبراهيم رئيسي إلى المزيد من عزل الإيرانيين عن العالم الخارجي عبر مشروع قانون لتشديد قيود الإنترنت المشددة أصلا، ما أثار جدلا واسعا داخل الجمهورية الإسلامية التي يترقب مواطنوها انفراجة اقتصادية واجتماعية قد تتشكل بالتزامن مع إحياء الاتفاق النووي ورفع العقوبات الأميركية.

وفي إيران تفرض السلطات حاليا قيودا على استخدام الإنترنت تجعل من المستحيل الإطلاع على مواقع أجنبية دون شبكة افتراضية خاصة (في.بي.أن).

وتتيح الشبكة الافتراضية الخاصة للمستخدم إخفاء شبكته واستخدام شبكة جديدة لإرسال البيانات واستقبالها.

وكذلك تفرض السلطات قيودا على شبكات التواصل الاجتماعي الكبرى وخدمات المراسلة العالمية المعطّلة في إيران باستثناء إنستغرام وواتساب، علما بأن الكثير من المسؤولين –من بينهم المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي– يستخدمون منصة تويتر لغايات التواصل الرسمي.

ومنذ أيام يبدي الكثير من مستخدمي الإنترنت في إيران قلقا إزاء مشروع قانون يرمي إلى فرض المزيد من القيود على استخدام الشبكة العنكبوتية بحجة حماية "حقوق المستخدمين في الفضاء الإلكتروني".

ومشروع القانون المطروح أمام مجلس الشورى تقدّم به نواب من المحافظين الذين يشكّلون أغلبية في المجلس منذ العام 2020، وليس حكومة الرئيس حسن روحاني الإصلاحية المعتدلة المنتهية ولايتها إثر انتخاب المحافظ المتشدد رئيسي رئيسا للبلاد في 18 يونيو.

ويرمي مشروع القانون إلى "تنظيم التواصل الاجتماعي" ويهدف إلى منع استخدام الشبكات الافتراضية الخاصة و"حبس مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي المحجوبة".

لا ولوج إلا لرواية النظام

وبحسب مقتطف من مشروع القانون نشرته وسائل إعلام إيرانية فإن "أي شخص يخرق تدابير الحظر ستنزل بحقه عقوبة من الدرجة السابعة وفي حال التكرار (تنزل بحقه) عقوبة" أشد.

علي يزدي خواه

نأسف لقلة الرقابة في الوقت الراهن على الفضاء الإلكتروني

وبحسب القانون الإيراني تتضمن عقوبة الدرجة السابعة حبس المدان مدة تتراوح "بين 91 يوما وستة أشهر"، وفرض غرامة عليه و"حرمانه من حقوقه المدنية لمدة تصل إلى ستة أشهر وعقوبة جسدية تصل إلى 30 جلدة".

ويتهم الإيرانيون التيار المحافظ بالعمل "ضد حقوق المواطنين الأساسية" و"ضد حرية التعبير والحريات الإعلامية" في البلاد.

ويرى هؤلاء أن مشروع القانون يرمي إلى حظر الوصول إلى شبكات التواصل الاجتماعي الأجنبية وحصر استخدام الشبكات المطوّرة في إيران، ما من شأنه أن يسهّل وصول السلطات إلى محتويات المستخدمين السرية.

ونقلت وكالة أنباء مجلس الشورى الإسلامي عن عضو لجنة الشؤون الثقافية علي يزدي خواه تأكيده وجود مشروع قانون مطروح على المجلس على صلة باستخدام الإنترنت، مبديا أسفه "لقلة الرقابة المفروضة في الوقت الراهن على الفضاء الإلكتروني".

ويسعى النظام الإيراني منذ سنوات لتنفيذ مشروع يسمى "شبكة الإنترنت الوطنية"، ويهدف إلى إنشاء شبكة مستقلة عن شبكة الإنترنت العالمية في إيران، فيما أعرب نشطاء حقوق الإنسان ومنظمات حرية المعلومات مرارًا وتكرارًا عن قلقهم بشأن الخطة ونية المسؤولين الإيرانيين منع وصول الإيرانيين إلى شبكة الإنترنت العالمية.

وقبل ذلك استحدثت إيران نظاما واسعا للرقابة على الإنترنت، يعرف باسم "الفلترة"، وقد شبه بجدار الصين.

ويمنع نظام الفلترة المستخدمين من الوصول إلى معظم الشبكات الاجتماعية المعروفة مثل فيسبوك وتويتر ويوتيوب، إضافة إلى منافذ الأخبار الدولية بما فيها شبكة "بي.بي.سي".

ويعتقد مراقبون أن السلطات الإيرانية تريد أن تخطو خطوة أخرى في قمعها مستخدمي الإنترنت، وبدل "قائمة سوداء" للمواقع المحظورة ستكون هناك "قائمة بيضاء" للمواقع المسموح بها فقط.

وقال ماشا عليمرداني من منظمة حقوق الإنسان إن هذا النهج سيكون "تماشيا مع المؤشرات المقلقة" التي تشير إلى أن السلطات الإيرانية تريد تقييد وصول الناس –على أساس مهنهم وظروفهم الاجتماعية– إلى الإنترنت غير الخاضع للرقابة.

ولجأت السلطات الإيرانية إلى وقف خدمات الإنترنت لاحتواء التغطية داخل وخارج إيران حول ما يحصل في الشارع من قمع وحشي بعيدا عن تبادل الصور أو الفيديوهات المتعلقة بالأحداث.

واندلعت احتجاجات شعبية عارمة في جميع أنحاء البلاد في 15 نوفمبر 2019، بعد أن رفعت السلطات فجأةً سعر البنزين بنسبة تصل إلى 200 في المئة، وسرعان ما تحولت هذه الاحتجاجات إلى المطالبة بإسقاط النظام.

وتتوجس السلطات الإيرانية من موجة احتجاجات أخرى قد تنطلق قريبا إذا فشلت الحكومة الإيرانية الجديدة بقيادة رئيسي في تخفيف الآلام الاقتصادية.

وتواجه طهران تحديات جمة بدءا بالتضخم الجامح والركود وصولا إلى البطالة وتقلص موارد المواطنين. وبسبب تزاحم هذه المشكلات يتوجس النظام من انتفاضة شعبية عارمة.

وأقر محمد رضا باهنر، النائب السابق لرئيس البرلمان الإيراني، بأنه لو لم يتمكن مسؤولو النظام الإيراني من إنهاء أحداث نوفمبر 2019 لاتّجهت "نحو ثورة لا يمكن السيطرة عليها على الإطلاق".

أوروبا تحذر أردوغان من مساعي فرض الأمر الواقع في قبرص

أنقرة – يستعد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان لزيارة شمال قبرص في 20 يوليو القادم وذلك تزامنا مع إحياء ذكرى التدخل العسكري التركي في الجزيرة سنة 1974، وسط رفض أوروبي لمساعي فرض حل قائم على إقامة دولتين في قبرص.

وقالت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين بعد قمة أوروبية في بروكسل "لن نوافق مطلقا على حل الدولتين. لقد قلت هذا للرئيس أردوغان خلال آخر محادثة هاتفية أجريناها وسنراقب من كثب زيارته لقبرص في 20 يوليو". وعبر رئيس المجلس الأوروبي شارل ميشال عن الموقف نفسه.

وأضافت فون دير لاين "لقد تحسنت العلاقة مع تركيا. لقد شهدنا فترة تهدئة، لكن لم يتم إحراز تقدم يذكر في قبرص وهذا أمر مخيب للآمال".

ودعا القادة الأوروبيون أردوغان إلى إزالة آخر العقبات أمام عودة العلاقات إلى ما كانت عليه بعد عام من التوترات الشديدة.

وقالوا في النتائج التي تم تبنيها الخميس في قمتهم الأخيرة قبل عطلة الصيف إن "سيادة القانون والحقوق الأساسية في تركيا لا تزال مصدر قلق كبير".

وأصروا على تمسكهم "بتسوية شاملة لمشكلة قبرص على أسس فدرالية بين المجموعتين مع حقوق سياسية متساوية، وفقا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة".

وقبرص مقسّمة منذ العام 1974 بين جمهورية قبرص العضو في الاتحاد الأوروبي والمعترف بها دوليا، و"جمهوريّة شمال قبرص التركية" الانفصالية التي لا تعترف بها سوى أنقرة.

ولا يروق وضع الجزيرة الحالي للرئيس التركي الذي يدعو إلى التفاوض من أجل حل الأزمة القبرصية على أساس دولتين، فيما يتمسك القبارصة اليونانيون بالحل على أساس نظام الفدرالية.

ويرى أردوغان في اعتماد النظام الفيدرالي إضعافا لنفوذ أنقرة في الجزيرة، حيث أكد في وقت سابق أن التفاوض على الأسس القديمة أثبت فشله. ويشير مراقبون إلى أن حل الدولتين في قبرص يخدم أطماع أردوغان في وضع يده على الغاز شرق المتوسط، أين يخوض صراعا مع أثينا ونيقوسيا بشأن حقوق التنقيب.

وتتهم أثينا وقبرص أنقرة بالتنقيب غير المشروع عن الغاز الطبيعي في مياهها الإقليمية، بينما يخدم الاعتراف الدولي بقبرص الشمالية مزيد توسيع أنقرة لمجالها البحري.

> **أردوغان يرى في اعتماد النظام الفيدرالي إضعافا لنفوذ أنقرة في الجزيرة ويدفع باتجاه حل الدولتين الذي يخدم مصالحه**

ومنذ انهيار محادثات إعادة توحيد الجزيرة التي جرت برعاية الأمم المتحدة في سويسرا في يوليو 2017، لم تجرَ أي مفاوضات رسمية بوساطة أممية لتسوية النزاع في قبرص.

ويرى متابعون أن أردوغان يرى في قضية قبرص العالقة متنفسا جديدا لمواصلة الانتشاء بالانتصارات الخارجية بعد أن فرض تدخله المباشر في كل من ناغورني قره باغ وليبيا تغييرا في موازين القوى على الأرض.

ويشير هؤلاء إلى أن الرئيس التركي المحاصر بأزمات داخلية حادة بحاجة إلى جبهة توتر جديدة للتغطية على أزمات الداخل المستفحلة.

وأدى انكماش الاقتصاد مرتين في عامين إلى توقف مسيرة سنوات الازدهار في عهد أردوغان إلى درجة أن مؤسسة موديز للتصنيفات الائتمانية حذرت في الكثير من المرات من أن الحكومة تجازف بحدوث أزمة في ميزان المدفوعات بعد انخفاض قيمة الليرة بنحو 25 في المئة هذا العام.

وفي السنوات القليلة الماضية تفاقمت معدلات البطالة والتضخم وانتشر الفقر على نحو لا مثيل له وسط انهيار الليرة إلى أدنى مستوى وتندي قيمتها الشرائية بالأسواق العالمية مقابل الدولار واليورو، ما عمق معاناة الأتراك.

مرشحو الرئاسة الفرنسية يواجهون انتكاسة بعد خسارة الانتخابات الإقليمية

باريس – يواجه المرشحون البارزون في الانتخابات الرئاسية الفرنسية المقررة العام المقبل دعوات لتفسير كيفية إعادة دعم الناخبين لهم، وذلك عقب أن منيت أحزابهم بخسائر في الانتخابات الإقليمية.

وأظهرت النتائج النهائية للانتخابات التي أجريت على مرحلتين، وأعلنتها وزارة الداخلية، أنّ أيا من حزب الجمهورية إلى الأمام، الذي ينتمي له الرئيس إيمانويل ماكرون، وحزب التجمع المتطرف بزعامة اليمينية الشعبوية ماري لوبان لم يفز في أي منطقة.

وربما تبدو هذه مشكلة أكبر بالنسبة إلى لوبان، التي خاض حزبها الانتخابات الإقليمية وهو يتحدث عن فرصه بالفوز بدور رائد في منطقة واحدة. مع ذلك، على الرغم من التوقعات المنخفضة بالنسبة إلى حزب الجمهورية إلى الأمام، فإن المشاركة المنخفضة في الانتخابات أظهرت أن الحزب الوطني لديه جذور محلية ضعيفة.

وسيتعين على لوبان مواجهة حزبها في مؤتمر يعقد خلال أسبوع لتوضيح المسار المستقبلي للحزب، وفقا لما قاله معلقون.

وربما يتم طرح أسئلة بشأن استراتيجيتها المتعلقة بالتخلي عن بعض من السياسات المتشددة السابقة للحزب: فعلى سبيل المثال، لم تعد تصر على أن حزب التجمع الوطني يجب أن ينسحب من منطقة اليورو.

وسوف يكون هناك ضغط أيضا على ماكرون لوضع مسار مستقبلي. وقال المتحدث الحكومي غابريل أتال إن نتائج الانتخابات، التي أظهرت تراجع مرشحي حزب الجمهورية إلى الأمام، كانت "مخيبة للآمال".

وقالت المحللة جيسيكا سينتي إن "حزب الجمهورية إلى الأمام عانى من ضعف وجوده المحلي لكن ذلك لم يمنعه من الفوز في 2017 في الانتخابات الرئاسية والتشريعية".

وخرجت الأحزاب التقليدية منتصرة في الانتخابات الإقليمية، بعد أن ضعف وجودها في المشهد الإعلامي في السنوات الأخيرة وهزها الانتخاب المفاجئ للوسطي ماكرون الذي انتزع ناخبي اليمين واليسار على حد سواء في الاقتراع الرئاسي في 2017.

غابريل أتال

تراجع مرشحي حزب الجمهورية إلى الأمام مخيب للآمال

وقال الباحث جيروم سانت ماري إن "الأحزاب التقليدية تستفيد من الشبكة الكبيرة التي حافظت عليها في المناطق"، موضحا أن "الانقسام بين اليسار واليمين ما زال قائما على مستوى المؤسسات المحلية لكن لم يترجم حاليا على المستوى الوطني".

ويؤكد أنطوان بريستيل مدير مرصد الرأي في مؤسسة جان جوريس من أن هذا الوضع يثير قلق الرئيس ماكرون وعليه أن "يستخلص بدقة الدروس الوطنية والرئاسية الإقليمية" للاقتراع.

ويحذّر المحللون من محاولة استنباط الكثير من النتائج التي عادة ما تكون مدفوعة بحسابات محلية تحد من مدى إمكانية اعتبارها مؤشرات على المشهد السياسي الأوسع.

أوروبا لا تزال غارقة في خلافاتها بشأن الهجرة

برلين – بعد انقضاء قرابة ست سنوات على موجة الهجرة غير المسبوقة التي عرفتها أوروبا في 2015، لا تزال دول الاتحاد الأوروبي منقسمة بشأن هذا الملف الشائك رغم تعدد المبادرات لتجاوز الخلافات.

وترى الحكومة الألمانية حاليا بوادر تقدم في حل الخلاف بشأن سياسة اللجوء الأوروبية المشتركة بعد أعوام من التوقف، وذلك رغم أن الكثير من الدول لا تزال تعطل السير في القضية الأكثر إثارة للجدل، والمتمثلة في توزيع اللاجئين داخل الاتحاد الأوروبي. وقال وكيل وزارة الداخلية الاتحادية هلموت تايشمان "كانت بعض دول الاتحاد الأوروبي تصر –حتى وقت قريب– على أنه يجب الاتفاق على كل شيء في حزمة واحدة بما يشمل مسألة إعادة توزيع اللاجئين داخل الاتحاد الأوروبي، وقد تغير ذلك الآن".

وأضاف تايشمان أن وزارة الداخلية الاتحادية بقيادة هورست زيهوفر ترى حاليا أن الاتفاق الذي توصل إليه المجلس الأوروبي مؤخرا بشأن اقتراح جديد للائحة تخص وكالة اللجوء الأوروبية، يمثل نجاحا. ومن خلال هذا الاقتراح ستحصل وكالة اللجوء الأوروبية على صلاحية تقديم الدعم أثناء تطبيق قانون اللجوء الأوروبي داخل الدول الأعضاء بالاتحاد.

وأكد أنه من المقرر أيضا أن يدخل ما يسمى بـ"شرط المراقبة" حيز التنفيذ بعد انتهاء فترة انتقالية مدتها خمس سنوات، وقال "حينئذ يمكن للمفوضية أن تتابع ما يتم بالتحديد في كل دولة أوروبية على حدة".

وتسعى ألمانيا إلى أن تكون الخطوة التالية التثبت مما إذا كان هناك حق في طلب الحماية على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي.

ولكن هذه الخطط تصطدم بشكوك في دول جنوب الاتحاد الأوروبي، حيث تصل أعداد كبيرة من اللاجئين والمهاجرين إلى هذه الدول.

ومؤخرا اعتمدت المفوضية الأوروبية "ميثاقا جديدا للهجرة واللجوء" كان منتظراً بشكل ملح وأرجئ الإعلان عنه أكثر من مرة. ويهدف هذا التعديل المثير للجدل إلى وضع "آلية تضامن إلزامية" بين الدول الأوروبية في حال وجود عدد كبير من المهاجرين، وإرسال من رفضت طلبات لجوئهم إلى بلدهم الأصلي. وبانت أولى بوادر الإصلاح الذي استهدف سياسة الهجرة واللجوء في الاتحاد الأوروبي، وتجسدت في تشديد عمليات إعادة المهاجرين غير الشرعيين وتعزيز المراقبة على الحدود الخارجية وتسريع آليات طلبات اللجوء. وتلقت الدول المعنية هذا الإصلاح بتحفظ، فيما رأت منظمات غير حكومية أنه تنازل للحكومات المناهضة للهجرة.

أورسولا دير لايين

الإصلاحات تكرس مفهوم المسؤولية والتضامن بين الدول

وفي معرض دفاعها عن هذه الخطوة قالت أورسولا فون دير لايين، رئيسة المفوضية الأوروبية، إن هذا الإصلاح أمّن "توازنا عادلا ومنطقيا" بين الدول الـ27 الأعضاء في الاتحاد. كما أنه كرس مفهوم "المسؤولية والتضامن" بين هذه الدول في ما يتعلق بملف الهجرة.

وينص "الميثاق الأوروبي حول الهجرة واللجوء" على وجوب مشاركة الدول الأعضاء (في الاتحاد الأوروبي) التي لا تريد استقبال مهاجرين في عملية إعادة طالبي اللجوء الذين رفضت طلباتهم من دول أوروبية أخرى إلى بلدانهم الأصلية.

لا حلول ترضي الجميع